



Agriculture Journal

Biannual journal, edited by Ferhat ABBAS University, Sétif1
Homepage: <http://revue-agro.univ-setif.dz/>



تخطيط مشاريع الاستصلاح الفلاحي بالسهوب الجزائرية بين الاستمرارية و الفشل
- حالة المناطق السهبية المحاذية لواد الطويل بولاية تيارت و الجلفة -
حجاج نجة²¹ * حدديد محمد²¹

¹ قسم الجغرافيا و التهيئة القطرية بجامعة محمد بن أحمد وهران 2

² مخبر المجال الجغرافي و التهيئة القطرية

*Corresponding author: hadjadjnadjat@yahoo.fr

Received; 29 March 2018/Accepted: 08 June 2018

Abstract

The agricultural sector in Algeria went through a series of stages to realize the shortcomings and solve the problems that had the sector since colonialism, "but the competent authorities have established some commissions and then dissolved and compensated by some other commissions within the scheme of the future, and often dominated by demagogic words unrelated to the reality, such as achieving unrealistic growth rates and trying to develop all sectors in ones trying to reach the economic independence ", and it introduced the Agricultural Reclamation Law 18-83 (APFA) to promote extensive agriculture in the desert and steppe regions, but even though the huge investments and large interventions were done, they couldn't achieve their vision. The results obtained are a translation of the field work that affected 281 agricultural recruits distributed over 50 municipalities adjacent to the long valley (Oued Touil) and belonging to the states of Tiaret and Djelfa, where we recorded the problems of these reforms, which hindered its success and became a failure, due to the lack of The adaptation of the superficial surface soil with the reclamation project and the lack of irrigation water and the total dependence on the groundwater, which led to depletion. Moreover, the non-specialization of the beneficiaries of the reclamation project in the agricultural activity was subject to failure.

Key words: agricultural sector, Agricultural Reclamation, steppe, Agricultural perimeter

المخلص

مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمجموعة من المراحل لإدراك النقائص و حل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع منذ الاستعمار "إلا أن الجهات المختصة قامت بإنشاء بعض الهيئات و بحلها بعد ذلك و تعويضها ببعض الهيئات الأخرى ضمن المخطط الموالي , كما غلب عليها في الكثير من الأحيان كلام ديمagogي منفصل عن الواقع كت تحقيق معدلات نمو مبالغ و غير واقعية و محاولة تطوير كل القطاعات في أن واحد بحثا عن الاستقلالية الاقتصادية " 1 , حيث استحدثت قانون الاستصلاح الزراعي 18- 83 (APFA) للنهوض بالزراعة الواسعة في المناطق الصحراوية و السهبية , للنهوض بالزراعة الواسعة في المناطق الصحراوية و السهبية , بالرغم من الاستثمارات الضخمة و التدخلات الكبيرة المسؤولة عن ذلك إلا أنها لم تبلغ مرادها .

إن النتائج المتوصل إليها هي عبارة عن ترجمة للعمل الميداني الذي مس 281 مستصلحة زراعية يتوزعون على 05 بلديات محاذية لواد الطويل و تابعين لولاية تيارت و الجلفة , حيث سجلنا تخبط هذه المستصلحات في العديد من المشاكل ال تي أعاقت نجاحها و أصبحت عرضا للفشل , يرجع هذا إلى عدم ملائمة التربة الهيكلية السطحية مع مشروع الاستصلاح و نقص مياه السقي و الاعتماد الكلي على المياه الجوفية مما أدى إلى استنزافها , كما أن عدم تخصص المستفيدين من مشروع الاستصلاح في النشاط الفلاحي خاض به للفشل .

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي , قانون الاستصلاح الفلاحي , السهوب , فشل , مستثمرات فلاحية

مقدمة :

تتميز الجزائر بمساحة شاسعة تتباين فيها المؤهلات الطبيعية من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب ، و قد عرف المجال الريفي الجزائري منذ القديم عدة تحولات كنتيجة للتغيرات التي شهدتها عبر المراحل التاريخية التي مر بها (الحركات الديموغرافية ، التاريخ السياسي ، عشوائية السياسات الفلاحية ... الخ) .

كما يعرف المجال الريفي ازدواجية تظهر جليا من خلال العناصر المهيكلة له حيث نجد عناصر قديمة موروثه عن الفترات السابقة و عناصر حديثة أتت مع المحاولات الكثيرة بهدف تنظيمه و تطويره .

"لقد تعرضت صورة التكامل الاقتصادي و الاجتماعي بين الزراعة و الرعي و ما أنجز عنها من وجود بنية اقتصادية و اجتماعية متوازنة قبيل الاحتلال إلى التفكك بسبب الاستعمار أجود الأراضي الزراعية من طرف المستغلين الأوروبيين دفع القرويين و الرعاة العيش في ظروف مضمينة و متزعزعة ، كان هذا السبب الرئيسي في هجرة الأراضي و الفرار نحو المدن و انقلاب نسبة البدو إلى الحضر ، " بحيث كان نسبة هذا الأخير 5% قبل الاحتلال و صلت إلى أكثر من 65% نهاية الستينات ، كما أن القرار المشيخي العام سنة 1863 قضي بتحديد أقاليم العروش و الدواوير و إنشاء الملكية الخاصة الجنوب" (شاوش عبد القادر 2012)

و حتى بعد الاستقلال تعرضت النظم الزراعية و الزراعية الرعوية لأزمات منذ تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى خلال عشرية السبعينات ، فصلت تغيرات عميقة ضمن بنية النشاطات الريفية و ضمن الدخل للأسر الزراعية أضرت خصوصا بالاقتصاد التقليدي المعيشي و النظم الإنتاجية ذات الصلة بالجنوب .

يمتد الفضاء السهبي على مساحة 32 مليون هكتار ، موجود بها 7.200.000 ساكن معظم السكان من الفلاحين و الموالين ، يحترفون تربية الأغنام بطريقة تقليدية ، إلا أن وقوع مناخها بين المناخ المتوسطي و الصحراوي يعطيه ملامح المناخ المتوسطي ، فالتساقطات به غير منتظمة لا تزيد عن 250 ملم / السنة (رفيق زنون 2010) أدى هذا إلا نقص الموارد المائية مما يؤثر سلبا على نقص المياه الموجهة إلى الزراعة .

من جهة أخرى ، معاناة هذه المنطقة من ظاهرة التصحر التي عملت على خلل في نظامها البيئي مما اجبر الدولة على الاستثمار في هذا القطاع ووضع برامج الدعم الفلاحي و استصلاح الأراضي الزراعية .

و من خلال مقارنة جزئية في هذه المساهمة نأخذ ولايتي تيارت و الجلفة كنموذج للدراسة لأن النمط الزراعي يأخذ الحيز الأكبر من نشاطهما الاقتصادي ، فمنذ زمن بعيد تعد السهوب المكان الأساسي للزراعة البدو ، إضافة إلى بعض المراكز الحضرية القديمة المتواجدة حول نقاط المياه الدائمة " الواد الطويل و فروعه " كمكان يشمل الإنتاج الزراعي و كيانه الاجتماعي العرشي التقليدي .

كل هذه التصورات دفعتنا إلى طرح التساؤلات التالية :

- هل استغلال الأراضي الزراعية يتم وفق الظروف الحقيقية للمنطقة المدروسة أم يتجاهل هذه الظروف ؟
- باعتبار استصلاح الأراضي الزراعية إستراتيجية جديدة انتهجتها الدولة من أجل الرفع بالقطاع الفلاحي و نمط جدي للاستغلال ، هل حققت مرادها أم كانت تجربة مثل سابقتها ؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاح أو فشل مشروع الاستصلاح الزراعي ، من خلال دراسة مجموعة من المستثمرات الفلاحية في المجال السهبي بولايتي تيارت و الجلفة ، لمعرفة أهم الأسباب التي أعاققت هذا المشروع ، من أجل ذلك شملت دراستنا الميدانية حوالي 2980,79 هكتار من مستثمرات الاستصلاح بالمنطقة السهبية ، كما ركزنا على 05 بلديات محاذية لواد الطويل اشتملت على 281 مستثمرة زراعية مسقية في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2016 ، نستهل دراستنا بإعطاء صورة توضيحية عن حالة القطاع الفلاحي بولايتي تيارت و الجلفة و من أجل معرفة أهم الخصائص التي تسود هذا القطاع .

منطقة الدراسة :

إن محيط واد الطويل يمثل جزءاً من حوض واد الطويل الذي تبدأ نشأته في الأطلس الصحراوي بالقرب من أفلو (ولاية الأغواط) و الذي يشكل تلاقي أودية سبقاق و شلالة ، حيث يمتد على مساحة تقدر بـ 1966000 هكتار تتوزع على 31 بلدية للولايات التالية : الأغواط ، الجلفة ، تيارت و المدينة وقد كان المحيط محلاً لإنجاز لثلاثة دراسات علمية على مساحة تقدر بـ 821058 هكتار موزعة على 14 بلدية لثلاثة ولايات : الجلفة ، تيارت و المدينة .

الدراسة السوفياتية (1964-1971) و تمثلت في وضع مخطط تهيئة للري و الفلاحة .

الدراسة الأسترالية (1980-1983) التي اقترحت مخططاً للتنمية الفلاحية و الرعوية .

دراسة اجتماعية اقتصادية منجزة من طرف CENEAP (1988-1993) على 14 بلدية التابعة للمحيط .

وضعية القطاع الفلاحي بين الاستصلاح والظروف الطبيعية:

يعتبر النشاط الفلاحي أحد الأنشطة الاقتصادية الذي يعمل على تلبية الغذاء للإنسان وتوفير العمل للعديد من اليد العاملة، كما يعمل على توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي، لكن يرتبط مدى فعالية هذا القطاع على الظروف الطبيعية للمنطقة ونوعية اليد العاملة المسيرة له (مؤهلة)... الخ.

التوزيع العام للأراضي الفلاحية لولايات الجلفة و تيارت:

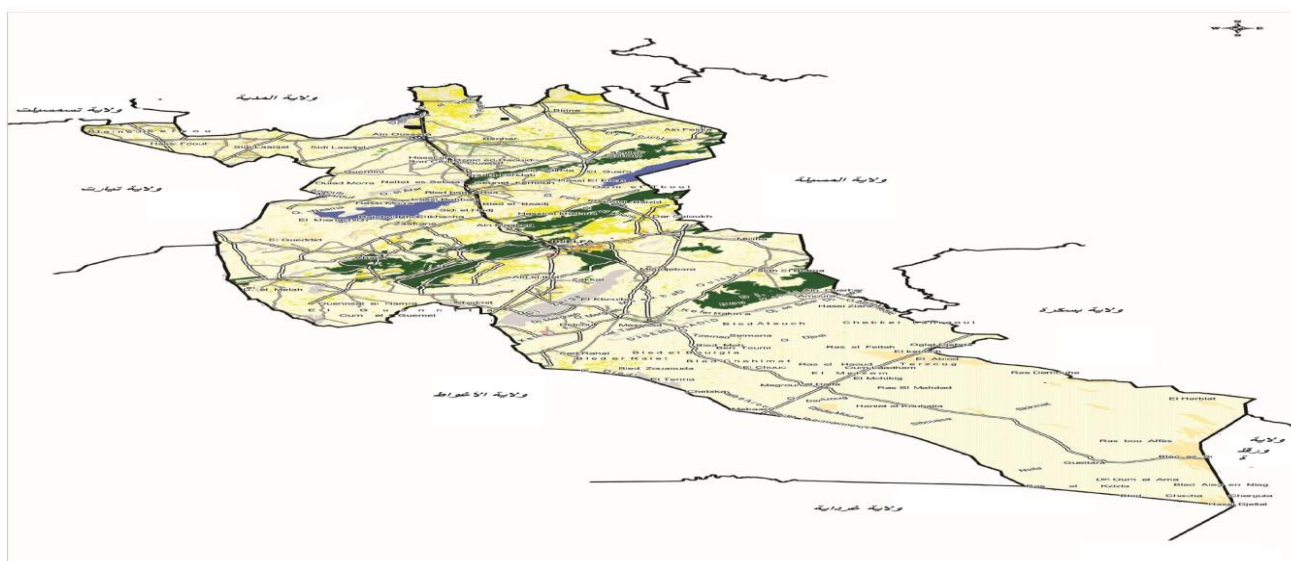
تشتغل ولاية الجلفة مساحة زراعية كلية تقدر بـ 2.251.093 هكتار، تشكل المراعي الجزء الأكبر من المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة بما يعادل 84,86%، فيما تغطي المساحة الزراعية المستغلة 15,14%، كما تشغل الأراضي الغابية مساحة 208904 هكتار من إجمالي المساحة الزراعية الكلية بما يعادل 8,35% وهي تتركز في شمال الولاية حسب الخريطة رقم (01) ومن البلديات التي تشغل أكبر مساحة من الثروة الغابية نجد بلدية تعظمت و بلدية سيدي بوزيد .

كما تستحوذ الحلفاء على مساحة 350798 هكتار من المساحة الزراعية الكلية بنسبة 14,03% و تتوزع بنسب متفاوتة بكل بلديات الولاية .

تغطي الأراضي الغير منتجة مساحة 164804 هكتار و هي كل الأراضي الخارجة عن الإطار الزراعي .

خريطة شغل الأرض، لولاية الجلفة

الخريطة رقم (01)



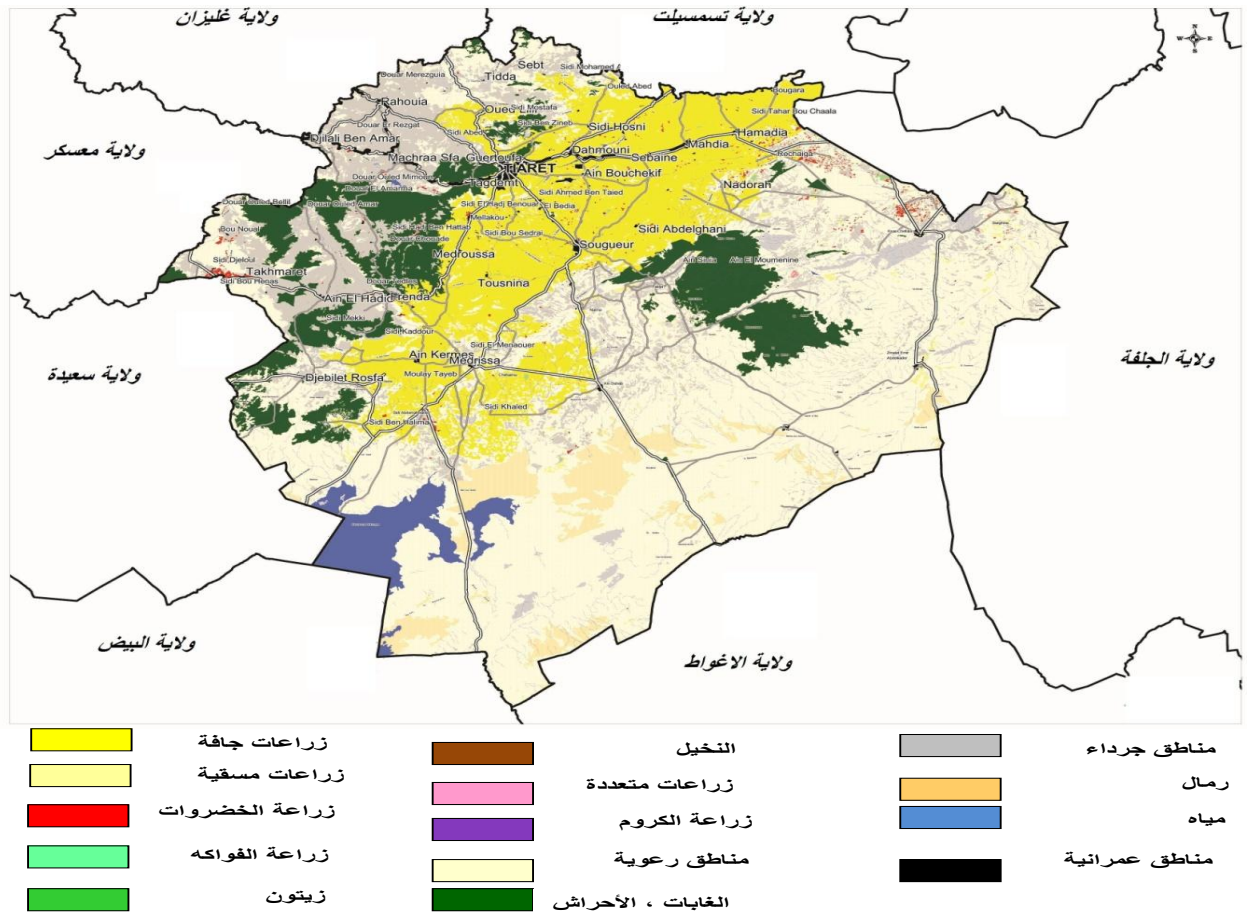
زراعات مسقية	زراعات متعددة	رمال
زراعة الخضروات	زراعة الكروم	مياه
زراعة الفواكه	مناطق رعوية	مناطق عمرانية
زيتون	الغابات ، الأعراس	

أما ولاية تيارت فتبلغ المساحة الزراعية الكلية بـ 2.465.455 هكتار، تقدر الأراضي المستعملة بـ 705.650

هكتار أي بنسبة 28,62% أما المساحة المتبقية فتتوزع بين المراعي والغابات واستعمالات أخرى (حسب الخريطة و الجدول أدناه).

خريطة شغل الأرض لولاية تيارت

الخريطة رقم (02)



الجدول رقم (01) : الاستغلال العام للأراضي الفلاحية لولايتي تيارت والجلفة

ولاية تيارت	ولاية الجلفة	
2465455	2501093	المساحة الزراعية الكلية (هكتار)
100	100	%
705650	378665	المساحة الزراعية المستغلة (هكتار)
28,62	15,14	%
142422	208904	الغابات (هكتار)
5,78	8,35	%
326000	350798	الحلفاء (هكتار)
13,22	14,03	%
395400	2122428	المراعي (هكتار)
16,04	84,86	%
395105	164804	استعمالات أخرى (هكتار)
16,03	6,59	%

المصدر: مديرتي الفلاحة لولايتي تيارت و الجلفة 2015

البنية العقارية للمستثمرات الفلاحية:

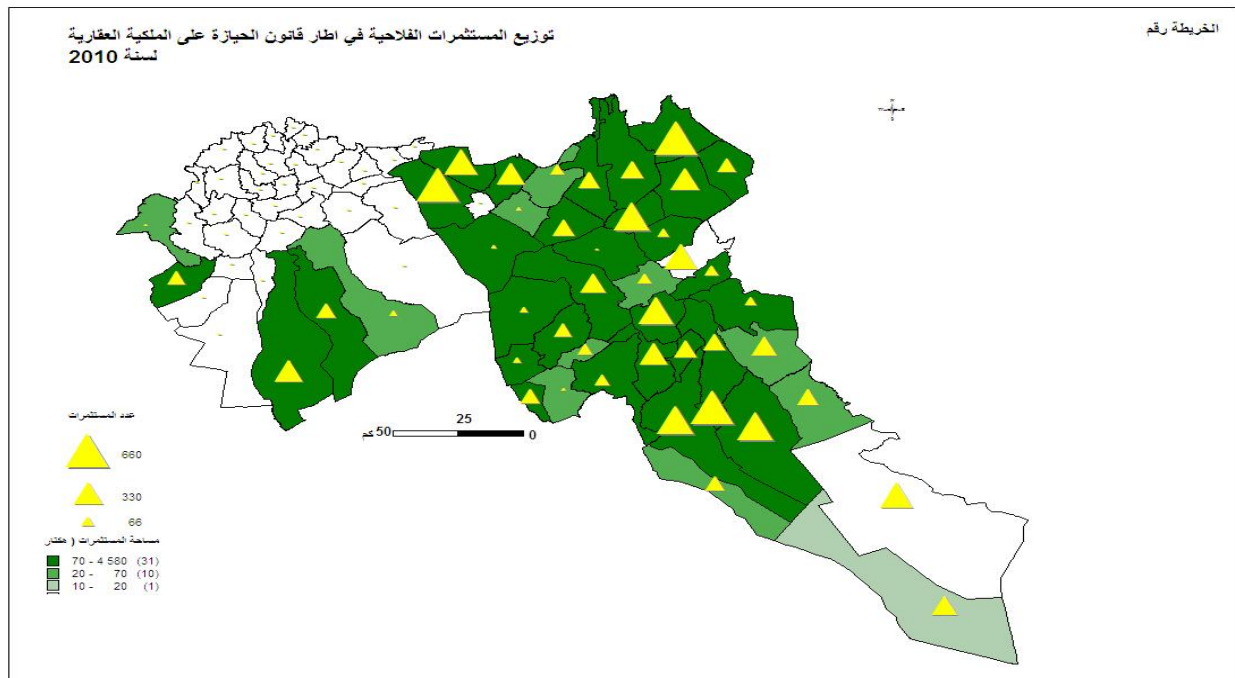
استحوذ قانون الحيازة على الملكية العقارية 18-83 الصادر في 3 أوت 1983¹، على نسبة 22,06% من المساحة الفلاحية المستغلة بولاية الجلفة، و 0,47% من المساحة الفلاحية المستغلة بولاية تيارت، وحسب خريطة رقم (03) توزيع المستثمرات الفلاحية في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية لسنة 2010 نلاحظ أن 09 بلديات فقط بولاية تيارت طبق بها قانون الحيازة العقارية APFA وهم بلدية تيارت (مستمة 01) وزمالة الأمير عبد القادر (13 مستثمرة)، بلدية النعيمية (25 مستثمرة)، بلدية الرشايفة (654 مستثمرة) ، بلدية تخمرت (مستمة واحدة)، واد الجراد (130 مستمرة)، وبلدية سرقين (14 مستثمرة)، والملاحظ أن جل هذه البلديات تقع في الجهة الجنوبية للولاية وتعتبر تجمعات محاذية للواد الطويل.

أما ولاية الجلفة فتفاوتت عدد المستثمرات الفلاحية بها في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية من بلدية إلى أخرى، باستثناء بلدية حاسي بحبح التي لم يستغل بها هذا النوع من الاستصلاح ، سجلنا أعلى عدد من المستثمرات ببلدية بيرين (656 مستمرة) وبلدية مسعد 655 مستثمرة وهناك 08 بلدية تتراوح عدد المستمرات بهم (من 320 إلى 650 مستمرة) وباقي البلديات بها عدد المستمرات (10-320 مستثمرة).

الجدول رقم (02) : المساحة المخصصة لهذا المشروع لسنة 2010:

الولاية	المساحة المخصصة هكتار	عدد المستفيدين
الجلفة	18724	8578
تيارت	3324	1301

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة -مديرية الفلاحة لولاية تيارت



¹ جاء قانون استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83-18 الصادر في 13-08-1983 المتضمن منح الملكية العقارية بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة فهي بين المساحة الزراعية الموجهة للاستصلاح والمقدرة بـ 291,571 هكتار لم يتم استصلاح منها سوى 51,603 هكتار، كما قدر عدد المستفيدين 1995 نحو 79972 مستفيدا.

تخطيط مشاريع الاستصلاح الفلاحي بين الاستمرارية و الفشل : قمنا بالعمل الميداني طيلة الفترة الممتدة من 2010-2016 ، تمكنا من خلالها دراسة 12 منطقة استصلاح ، شملت على 281 مستصلحة زراعية موزعة على 05 بلديات محاذية لواد الطويل ينتمون إلى ولايتي تيارت و الجلفة (حسب الجدول رقم 03)
الجدول رقم (03) : المحيطات الفلاحية المدروسة

البلدية	المحيطات	المساحة (هكتار)	عدد المستفيدين	في إطار	حالتها
قصر الشلالة	الفرعة	1096	119	GCA ²	82 مستصلحة تعمل 15 مستصلحة متنازل عليها
زمالة الامير عبد القادر	زارش	300	40	GCA	يعمل
	المحكة	200	60		
	المرجة	86.29	13	APFA	
سرفين	الفرعة	57.5	10	APFA	يعمل
	مخوفي	-	04		
	العجماية	821	04	GCA	ينتظرون عقود الامتياز
الخميس	واد البقرة	40	11	APFA	فاشل و غير ناجح
	البتة (فيض حمزة)	250	50	GCA	يعمل
قرنيبي	أوكات	170	17	GCA	يعمل
	واد الكلبة	821	04	GCA	يعمل
	الكسكاس	-	04	GCA	لا يعمل

تختلف هذه المحيطات في نسبة النجاح و الفشل ، حسب الظروف الطبيعية و البشرية و حتى الاقتصادية لكل واحدة منها ، فمنها من يتكبد أصحابها العناء من أجل الاستمرار و إنجاح المشروع. و منها من بات بالفشل في بدايتها الأولى ، يمكن تقسيم هذه المحيطات إلى

1 - محيطات ناجحة رغم المشاكل و الظروف الغير مهيأة
محيط الفرعة بقصر الشلالة

يسجل هذا المحيط نجاحا نسبيا مقارنة ببعض المحيطات الأخرى ، حيث تنوعت الزراعات بها بنسب متفاوتة توزعت على قطع أرضية مساحتها ما بين 10 و 15 هكتار . بالرغم من المشاكل التي تقف كعائق أمام أصحاب هذه المستثمرات و منها عدم وجود مسالك أو طرق جيدة تربطهم بالتجمعات العمرانية
عدم توفر الكهرباء
نقص مياه الري

انتشار أمراض تؤثر على المحصول مثل دودة تدعى " الرتيلة " تهاجم محصول الشمام
غلاء أسعار البذور

كل هذه المشاكل تركت المستثمر يتكبد مجموعة من الخسائر رغم ذلك يعتبر هذا المحيط ناجح نسبيا

العامية للامتياز الفلاحية : تم إنشاؤها بمرسوم تنفيذي تحت رقم 489-97 بتاريخ 15 ديسمبر و أدخل تعديلات على قانون الحيازة العقارية عن طريق الاستصلاح ، بعد تملك الأرض المستصلح و استبدال ذلك بمنحه حق الاستفادة مدى الحياة ليستطيع ممارسة نشاطه دون منازع

Générale des concessions Agricoles ²

محيط البتة (فيض حمزة) ببلدية الخميس :

أنشئ هذا المحيط في إطار الامتياز الفلاحي GCA على مساحة تقدر بـ 250 هكتار , عرف هذا المحيط نجاحا نسبيا حيث تم غرس الأشجار المثمرة بجزء من المساحة , وتم حفر 05 أبار عميقة و 05 أحواض مائية , يتم السقي بالتقطير بهذا المحيط .
و عند تقربنا من المستصلحين لاحظنا نفس المشاكل المذكورة سابقا تفق كحاجر أمامهم , ورغم إرسال شكاوي إلى المدير الجهوي إلا أنهم لم يجد أذانا صاغية .

محيط المرجة بزماله الأمير عبد القادر (سيطرة الزراعة الواسعة على المستثمرات الفلاحية) :

يعتبر محيط المرجة من المحيطات التي غيرت نمط إنتاجها من الزراعات المسقية إلى الحبوب , بسبب الفيضانات الموسمية التي يتعرض لها واد الطويل مما غير مسار جريانه وأصبح هناك نقص في مياه الري أثر ذلك بشكل كبير على نمط الاستغلال بالمحيط .

محيط الفرعة و مخلوفي بالرشايقة

مستثمرات فاشلة لعدم الالتزام بممارسة النشاط:

محيط واد البقرة لبلدية الخميس : رغم بناء الآبار و حفر الأحواض و تجهيز المستثمرات , ضف إلى ذلك تركيب قنوات السقي بكل المساحة على عاتق الدولة , إلا أن المستفيدين لم يلتزموا بإكمال نشاطهم الفلاحي , مما أجبر الجهات المسؤولة على إلغاء كل قرارات الاستفادة , لهذا يعتبر محيط فاشل و مفلس بكل المقاييس

و يرجع الفلاحين هذا الفشل إلى اصطدامهم بمجموعة من العوائق منها :

تم تقسيم المستثمرات على حسب الخريطة و الصور الجوية بدون الخروج إلى الميدان , حيث وجد المستثمر نفسه في تداخل مع مستثمرة أخرى أو الواد يدخل ضمن المساحة المقدمة (إذا استفاد من 50 هكتار يجد في الواقع 10 هكتارات أو أقل)

رفض مواطنو هذه المنطقة عملية الاستصلاح بها

محيطات الاستصلاح الزراعي مهجورة بدون سابق إنذار

محيط الكسكاس ببلدية القرنيني

عرف هذا المحيط فشلا ذريعا بسبب هجرت المستفيدين منها , و بعدهم عن التجمعات العمرانية و عدم توفر الكهرباء و الماء

4-2- عدم التكافؤ بين حجم المستثمرات الفلاحية و الإمكانيات المادية :

حسب العمل الميداني الذي أجريناه على محيطات الاستصلاح الفلاحي , لاحظنا أن هناك عدم تكافؤ بين حجم المستثمرات و الإمكانيات المادية للمستصلح , حيث هناك بعض المستفيدين تحصلوا على أكثر من 15 هكتار و ليس باستطاعتهم استصلاح كل المساحة , مما أجبرهم ترك مساحة شاغرة و غير مستصلحة , كما لاحظنا أن بعض المستفيدين يقومون بكراء جزء من المستثمر أو كلها لعدم توفر الإمكانيات المادية لاستصلاحها .

الجدول رقم (04): توزيع المساحات حسب المحيطات الفلاحية لمنطقة الدراسة

مساحة المستثمرات (هكت)	عدد المستثمرات	المحيطات	البلدية
5	10	الفرعة	قصر الشلالة
10	08		
أكثر من 15	23		
05	40	زارش	زمالة الامير عبد القادر
05	60	المحكة	
05	13	المرجة	
2.5	10	الفرعة	سرقين
05	04	مخلوفي	
05	50	فيض حمزة	الخميس
10	08	أوكات	قرنيني
أكثر من 15	09		
أكثر من 15	05	واد الكلبة	

المصدر : تحقيق ميداني 2010-2016

تشغل زراعة الحبوب النسبة الأكبر من إجمالي المساحة المدروسة , ويرجع هذا إلى طبيعة المنطقة و الثقافة الزراعية التي تسودها .

الجدول رقم (05) : الاستغلال الزراعي لمنطقة واد الطويل

مج	أشجار مثمرة				خضروات			الأعلاف		الحبوب			المحيطات	البلديات
	التين	الزيتون	التفاح	الشمام	الطماطم	البصل	البطاطا	خرطال علقي	الشعير الأخضر	خرطال	شعير	قمح		
726	20	150	84	54	30	100	35	63	87	22	46	35	الفرعة	قصر الشلالة
243.5	07	30	4.5	14	18	09	09	13	23	07	17	11	زارش	زمالة الامير عبد القادر
107,5	05	15	04	15	12	08	04	08	11	05	12	8.5	المحكة	
73	-	-	-	-	-	-	-	11	19	21	13	09	المرجة	
26.5	-	-	-	-	-	-	-	05	08	05	5	3.5	الفرعة	سرقين
18.5	-	-	-	-	-	-	-	05	05	3,5	03	02	مخلوفي	
23	02	05	-	2.5	03	04	2.5	02	02	-	-	-	فيض حمزة	الخميس

المصدر : تحقيق ميداني 2010-2016

لمسنا من خلال المعاينة الميدانية أن الاستغلال الزراعي لمنطقة واد الطويل لا يتماشى مع الأهداف المرجوة من الاستصلاح الفلاحي رغم الجهود التي يقوم بها المستفيدون من أجل الاستثمار و نجاح مستثمراتهم , ويعود السبب إلى عدم توافق الزراعات المسقية (زراعة الخضر و الفواكه) مع الظروف الطبيعية و الاجتماعية للمنطقة .
كما لاحظنا أن فلاحي منطقة واد الطويل ليست لديهم ثقافة زراعية واسعة (فهم يقولون عهدنا أجددنا و أباننا يقومون بزراعة الحبوب) الأمر اللافت للانتباه أن معظم المستفيدين من مشروع الاستصلاح الفلاحي بعيدين كل البعد عن مهنة الفلاحة .

3-4- عدم تخصص المستفيدين من مهنة الفلاحة يعرض المستصلحات للفشل

مع بداية الألفية الجديدة و ظهور مستجدات مغرية في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هذا بتوفير كل التجهيزات التي يحتاجها المستفيد من اجل الاستصلاح الفلاحي , مع تحمل الدولة كل المصاريف و الأشغال على عاتقها ، كل هذا حفز جميع طبقات المجتمع للظفر بمستثمرات فلاحية و تجهيزات فاقت الملايين , إلا أن الموالين و الفلاحين استفادوا أكثر من نصف مساحة المستثمرات (35.51% و 23.19% على التوالي) .

الجدول رقم (06) : المهن الأصلية للمستفيدين من برامج الاستصلاح الفلاحي

محيطات الاستصلاح الفلاحي									المهن
واد الكلبة	أوكات	فيض حمزة	مخلوفي	الفرعة	المرجة	المحكة	زارش	الفرعة	
05	09	17	04	06	07	21	15	19	موالين
-	05	09	-	04	04	11	07	24	فلاحين
-	-	09	-	-	02	09	03	07	تجار
-	01	07	-	-	-	05	04	09	مدرسين
-	01	-	-	-	-	03	02	11	مقاول
-	01	-	-	-	-	-	03	07	اداري
-	-	-	-	-	-	03	01	-	بناء
-	-	-	-	-	-	04	03	-	الامن الوطن(متقاعد)
-	-	08	-	-	-	04	02	05	عاطل عن العمل
05	17	50	04	10	13	60	40	82	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني 2010-2016

استفاد من مشروع الاستصلاح الزراعي العديد من الأشخاص لا يحترفون مهنة الفلاحة و لا يمكنهم مجابهة المشاكل التي تعيقهم لذا سيستسلمون في أول عقبة تأتي في طريقهم ،حيث بدأ الدعم الفلاحي لهذا المشروع بنسبة 100% سنة 2000 تراجع إلى 50% مع نهاية 2002 و منها إلى 30% مند شهر جوان 2006(رفيق زعنون 2010) ،أثر هذا التراجع في نسبة الدعم على المستفيدين في استصلاح مستثمراتهم خاصة على العاطلين عن العمل و ذوي الدخل الضعيف ، كذلك عدم تفرغ المستفيدين لهذا النشاط باعتبارها نشاط ثانوي أثرا سلبا على نجاحه .

أعمار المستفيدين من الاستصلاح الزراعي بمنطقة واد الطويل :

بالرغم من أن المستثمرات الفلاحية موجهة للشباب بالدرجة الأولى , إلا أن أكثر فئة عمرية مستفيد من المستثمرات الزراعية ما بين 40-60 سنة حسب الجدول رقم 07, باعتبار أن لديهم معرفة جيدة لطبيعة المنطقة و خبرة فلاحية تساعدهم للمضي قدما بهذه المستثمرات , مع ذلك وجدنا أن فئة الشباب لديهم عزيمة أكثر و قدرة عضلية أحسن للعمل و إنجاز مستثمراتهم .

الجدول رقم (07) : توزيع الفئات العمرية للمستفيدين من المحيطات الفلاحية

الفئات العمرية (سنة)				محيطات الاستصلاح
اكثر من 60	60-50	50-40	40-30	
10	43	23	06	الفرعة (قصر الشلالة)
-	-	13	27	زارش
-	02	05	53	المحكة
03	10	-	-	المرجة
-	10	-	-	الفرعة (سرقين)
-	04	-	-	مخلوفي
-	24	17	09	فيض حمزة
-	-	15	-	أوكات
-	-	-	05	واد الكلبة
13	93	73	100	المجموع

2016-2010

المصدر : تحقيق ميداني

اليد العاملة الزراعية : تعتبر اليد العاملة الزراعية أساس التنمية الفلاحية , لما لها من دور في دعم الإنتاج و المردود الزراعي , حيث كلما كانت اليد العاملة مؤهلة و ذات خبرة فلاحية كلما زاد الإنتاج و تحسنت نوعيته , تنقسم اليد العاملة في المستثمرات الفلاحية بين عمال دائمين و موسميين , إلا أن العمال الدائمون هم أصحاب المحيطات الفلاحية أنفسهم , أما اليد العاملة الموسمية يعتبرونها يد عاملة احتياطية تزداد حسب زيادة كمية المحصول أو الغلة و العكس صحيح .

الجدول رقم (08) : اليد العاملة بالمحيطات الزراعية المدروسة

العمال الموسميون	العمال الدائمون	المحيطات الفلاحية
123	82	الفرعة (قصر الشلالة)
40	40	زارش
60	60	المحكة
13	13	المرجة
30	10	الفرعة (سرقين)
12	04	مخلوفي
63	50	فيض حمزة
17	17	أوكات
08	04	واد الكلبة

المصدر : التحقيق الميداني 2016-2010

نلاحظ من خلا الجدول رقم 08 أن العمال الموسميون يشكلون أغلبية اليد العاملة في منطقة الدراسة ، حيث هناك 366 عامل موسمي مقابل 280 عامل دائم ، كما تستحوذ أغلبية المستصلحات المدروسة على متوسط متقارب لعدد العمال ما يقارب عاملين إلى ثلاثة عمال في المستثمرة الواحدة لصغر مساحتها (05 هكتارات) .
كما أن أصحاب بعض المستثمرات الفلاحية يعتمدون في غرس و جني المحصول على أفراد عائلتهم أنفسهم ويعتبرون عمال دائمون بلغ عددهم 280 يد عاملة، و البعض الآخر يقوم بجلب العمال على حسب مساحة المستثمرة من 08 إلى 10 عمال لكل 1 هكتارو هم نفسهم العمال الموسمين بلغ عددهم 346 يد عاملة .

: الخاتمة :

تشغل المراعي المساحة الأكبر من ولايتي تيارت و الجلفة ، رغم ذلك تحاول المنطقتين تفعيل مشروع الاستصلاح و تغيير نمط الإنتاج ، بحيث يمتاز القطاع الفلاحي بها بتنوع المستثمرات الفلاحية إلا أن القطاع الخاص يأخذ السيادة بـ 80% من إجمالي المساحة الزراعية للولايتين ، كما تشغل المساحة الزراعية المستغلة 21,88% من المساحة الزراعية الكلية لهما ، بينما لا تتعدى مساحتها المسقية 60051 هكتار سنة 2014.

كل هذه المعطيات جعلت الدولة تخلق مشروع الاستصلاح الزراعي من اجل إنعاش هذا القطاع و إحداث توازن بين الاستهلاك و الطلب ، إلا أننا من خلال العمل الميداني الذي شمل 281 مستثمرة زراعية يتوزعون على 05 محيطات كلها محاذية لواد الطويل لمسنا صعوبة في تطبيق هذا مشروع ، بحيث تختلف نسبة النجاح و الفشل و هذا راجع لعدم ملائمة الظروف الطبيعية و نوعية التربة مع حيثيات مشروع الاستصلاح في المناطق السهبية ، حيث سجلنا نجاحا نسبيا بمحيط الفرعة بقصر الشلالة بولاية تيارت و محيط فيض حمزة ببلدية الخميس في ولاية الجلفة رغم الصعوبات التي تواجه أصحاب هذه المحيطات ، كما لاحظنا تغيير نمط الإنتاج بمحيط المرجة بزماله الأمير عبد القادر بولاية تيارت بسبب الفيضانات الموسمية التي يتعرض لها واد الطويل ، وهناك محيطات فاشلة بكل المقاييس لعدم التزام المستصلحين بإكمال نشاطهم الفلاحي نظرا للمشاكل التقنية و المالية التي أعاقت اتمام المشروع كما هو الحال بمحيط واد البقرة ببلدية الخميس بولاية الجلفة مما اجبر الجهات المختصة إلغاء قرارات الاستفادة ، من جهة أخرى لاحظنا أن هناك بعض المحيطات مهجورة و بدون سابق إنذار كمحيط الكسكاس ببلدية القرنيني بولاية الجلفة بسبب بعده عن التجمعات العمرانية و عدم توفر الكهرباء و الماء .
يعود فشل بعض المستثمرات الفلاحية في بعض الأحيان إلى عدم التكافؤ بين المستثمرات الزراعية و الإمكانيات المادية للفلاحين ، حيث هناك بعض المستثمرين تحصلوا على أكثر من 15 هكتار و ليس بإمكانهم استصلاح كل المساحة .
إن الاستغلال الزراعي لواد الطويل لا يتماشى مع أهداف مشروع الاستصلاح الزراعي و هذا لعدم توافق الزراعات المسقية مع طبيعة المنطقة .

ل هذا يمكن القول أن مشروع الاستصلاح الزراعي فشل فشلا ذريعا في منطقة

و في الأخير من أجل نجاح مشروع الاستصلاح في المناطق السهبية لا بد من دراسة تفصيلية لكل المقومات الطبيعية و السوسيوإقتصادية للمنطقة و على إثرها نقوم وضع إستراتيجية تنموية تتلاءم و خصوصية المنطقة

: المراجع :

Hadeid, M.,(2006) . « Les mutations spatiales et sociales d'un espace a caractère steppique, le cas des Hautes Plaines Sud-Oranaises », thèse d'état, Univ. d'Oran .

Otmane, T., (2003), « L'accession a la propriété foncière agricole par la mise en valeur dans le milieu steppique, cas de la Wilaya de Tiaret », Mémoire de Magister, Univ. d'Oran

Otman ,T., 2005"mise en valeur agricole et mutatisons socio-spatiales en milieu steppique : le cas de la wilaya de Tiaret " Revue insaniyat 29-30

شواش عبد القادر ، " المجال الريفي في الجزائر ، الديناميكية و التحولات من الفقر و التهميش إلى التجديد الريفي في ظل المسار المزدوج للعمومة و المحلية "

ز عنون ر (2010). " الاستصلاح الزراعي في السهول العليا الغربية الجزائرية – دراسة المنطقة السهبية من ولايتي البيض و النعامة" مذكرة ماجستير معهد الجغرافيا و التهيئة القطرية , جامعة وهران , ص 56.
طيب عثمان. « الجمع بين تربية الماشية و الزراعات المسقية. ضرورة أم اختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي » , إنسانيات , 2007, 13-23. | 38

هاشمي الطيب ، " التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر " رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ص 67

الحددي نجوى ، 2000، "دراسة تنمية المناطق السهبية و دورها في تطوير قطاع تربية المواشي اقليم الجلفة كإطار نموذجي" ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، ص 2

مديرية الفلاحة لولاية تيارت

مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

المحافظة السامية لتطوير السهوب